• العدد التاسع والتسعون بعد المئة، يناير ٢٠١٥ •

السياسة الدولية

- تأثير الإرهاب فى العلاقات العربية — د. أحمد يوسف أحمد
- ربيع العرب وحروبهم: المخاض الأخير؟ — د. وحيد عبد المجيد
- من يصنع مستقبل الشرق الأوسط؟ — د. جمال عبد الجواد

تناقضات الحرب على "داعش" (ملف العدد)

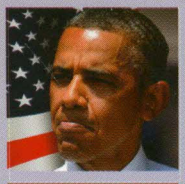

ضرورة أم اختيار؟ — د. حسن نافعة

التفاعلات الدولية — د. مصطفى علوى

الارتباك العربى — السفير أنيس سالم

التمدد الإيرانى — د. وليد عبد الناصر

الأهداف الحقيقية — د. عبد المنعم المشاط

حدود الفاعلية — د. كمال حبيب

معضلات الإسلاميين — على بكر

الحذر التركى — على حسين باكير

فرص الانتصار — أبو بكر الدسوقى (تقديم الملف)

- مناظرة فلسطينية حول المفاوضات — د. بركات الفرا - عبد القادر ياسين
- معاهدة منع الانتشار النووى: إلى أين؟ — السفير د. منير زهران
- الإيبولا: استهانة النظام الدولى بالضعفاء — راندا موسى
- إدارة أزمة سد إثيوبيا: رؤية نقدية — هانئ رسلان

ملحق "اتجاهات نظرية"
صناعة الكراهية فى المنطقة العربية
د. خالد حنفى (محرر)

ملحق "تحولات استراتيجية"
الدور الإيرانى والانفراج المراوغ
مالك عونى (محرر)

١٩٩

السنة الحادية والخمسون
العدد التاسع والتسعون بعد المئة
يناير ٢٠١٥

● **قضايا السياسة الدولية:**

١٢٦ **تقديم:** اختزال وانتقائية فى معالجة الأزمات الدولية ..... **سامح راشد**
١٢٨ معاهدة منع الانتشار النووى .. إلى أين؟ ..... **سفير د. منير زهران**
١٣٢ رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا ..... **هانئ رسلان**
١٣٦ ضعف الاستجابة الدولية لتحدى الإيبولا ..... **راندا موسى**
١٤٠ ظلال السياسة فى أداة العقوبات الاقتصادية ..... **نزيرة الأفندى**
١٤٤ محاور الاستقطاب والتحالف فى شرق المتوسط ..... **أحمد دياب**
١٤٨ جدوى الاعتراف بدولة فلسطينية ..... **د. محمد بوبوش**
١٥٢ مسارات التحول فى النزاع الليبى ..... **د. خالد حنفى**
١٥٨ تداعيات داخلية وأوروبية لاستفتاء اسكتلندا ..... **باسم راشد**
١٦٤ صعود الحوثيين ومآلات الوضع فى اليمن ..... **د. إسكندر النيسى**

١٦٧ ● **مكتبة السياسة الدولية**

تقديم: رئيس متذبذب .. مسئولون أمريكيون سابقون ينتقدون سياسة أوباما الخارجية ..... **عمرو عبدالعاطى**

مؤلفات أجنبية، مؤلفات عربية، مؤتمرات دولية

● **ملحق "اتجاهات نظرية":**

صناعة الكراهية فى المنطقة العربية .. عوامل انتشارها وسبل محاصرتها ..... (المحرر) **د. خالد حنفى**
د. داليا رشدى، د. هويدا عدلى، محمد بسيونى
رانيا مكرم، د. عبدالفتاح ماضى

● **ملحق "تحولات استراتيجية":**

الدور الإيرانى .. الانفراج المراوغ ومحددات السياسة الإقليمية ..... (المحرر) **مالك عونى**
د. محمد السعيد عبدالمؤمن، د. سلطان محمد النعيمى، د. محجوب الزويرى
د. أشرف محمد كشك، د. طلال عتريسى

أزمة النظام العالمى .. وأغرب حروب التاريخ

د. وحيد عبدالمجيد

لا يزال كثير من خبراء العلاقات الدولية، والمعنيين بها، يميل إلى تفسير اضطراب النظام العالمى بالصراع المعتاد بين المهيمنين عليه، والراغبين فى تعديله. وفى هذا الإطار، نظر ريتشارد هاس فى مقالته (كيف نتعامل مع عالم مضطرب؟)، فى عدد نوفمبر ديسمبر من مجلة "فورين أفيرز"، إلى الاضطراب الراهن فى النظام العالمى من زاوية هذا الصراع المألوف بين قوى الاستقرار وقوى التغيير.

وذهب إلى أن ميزان القوى فى هذا الصراع يتحول لمصلحة أو قوى عدم الاستقرار Forces Of Disorder، وعلى حساب تلك التى تعمل من أجل استمرار النظام Forces Of Order.

غير أن الصراع يبدو أكثر تعقيدا وتركيبا الآن، من حيث أطرافه وطابعه، لأسباب، فى مقدمتها صعود جيل جديد من العنف أكثر تطرفا، وأشد خطرا، وأوفر ذكاء، وتنامى دوره ونفوذه، حجما ونوعا، نتيجة تحوله جزئيا إلى حركة تمرد اجتماعى فى بعض البلاد التى تغلغل فيها، ووجد حاضنة له، فصار مزيجا من الإرهاب بمرجعياته السلفية الجهادية، والتمرد بطابعه الاجتماعى. ولذلك، يبدو أن الصراع فى العالم يتجه لأن يكون ثلاثيا بين قوى محافظة، وأخرى مراجعة، وهو ما يحدث عادة فى الأغلب الأعم، وثالثة مدمرة، وهو الجديد الذى يميز المرحلة الحالية.

يتحول الإرهاب الراهن، الذى يمثل تنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف حتى الآن باختصار اسمه السابق "داعش"، رأس الحربة فيه، إلى قوة ثالثة فى النظام العالمى. ويبدو هذا التطور إرهاصا لحالة جديدة تنطوى على بعدين، أولهما يتعلق بأنماط الصراع الذى يتجه، لعدة سنوات قادمة على الأقل، لأن يأخذ طابعا ثلاثيا.

أما البعد الثانى والأخير والأهم، فهو أن القوة الثالثة الصاعدة، التى تهدف إلى تقويض أركان النظام العالمى وقواعده كافة، وإحلال منظومة مختلفة تماما محله، تملك من القدرة والتأثير ما يجعلها إحدى القوى المركزية فيه، بعد أن كان هذا النوع من القوى هامشيا أو ثانويا من قبل.

ولذلك، قد لا يكون جوهر الأزمة الآن هو الصراع بين القوى الهادفة إلى استقرار النظام العالمى، وتلك الساعية إلى مراجعته. فما يجمع هذه وتلك، على كل ما يفرقهما، هو أنهما تخشيان القوى الصاعدة التى تهدف إلى تغيير جوهر النظام العالمى، وليس إلى تغيير فى بعض قواعده، وأنماط تفاعلاته، أى إلى إزالته، واستبدال منظومة أخرى به، تختلف جذريا عنه. ولعل هذا ما يفسر ترحيب قوى المراجعة الرئيسية بالحرب الجديدة التى أعلنتها الدولة الأكبر بين القوى المحافظة ضد الإرهاب، والتى ربما تكون هى الأغرب حتى الآن فى تاريخ الحروب فى العصر الحديث.

* دروس غائبة وأخطار متكررة:

يقترن الاضطراب الذى يجتاح النظام العالمى بتخبط فى معالجته. ولا يخلو هذا التخبط من فوضى يلاحظها كثير من الباحثين والمراقبين، ويراها بعضهم استراتيجية، مثل الباحث فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى الولايات المتحدة، أنتونى كوردسمان، خاصة فى السياسة الأمريكية تجاه سوريا. وبغض النظر عن دقة هذا التعبير "فوضى استراتيجية"، فهو يعبر عن حالة تعد جزءا من مشهد الاضطراب فى سياسات اللاعبين الأساسيين، وكذلك الثانويين أيضا، المنخرطين فى الصراع العالمى الثلاثى الذى بلغ ذروته فى الشهور الأخيرة،

عبر إعلان حرب ثانية على الإرهاب عموما، وعلى تنظيم "الدولة الإسلامية" بصفة خاصة.

وهذه حرب جديدة وقديمة فى آن معا. فقد أعلنت الولايات المتحدة حربا على الإرهاب فى العالم، عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وسعت إلى تعبئة حلفائها وغيرهم، والحصول على مساعدة حتى من بعض خصومها فى تلك الحرب، ولكن بدون بناء، أو محاولة بناء تجمع دولى، بخلاف ما تفعله منذ سبتمبر ٢٠١٤، حيث تسعى إلى إقامة ما تسميه "تحالفا دوليا" واسعا.

غير أن إعلان الحرب الجديدة لم يقترن باستخلاص دروس مواجهة الإرهاب منذ سبتمبر ٢٠٠١، واستيعاب الأخطاء التى حدثت فيها، وتحديد مصادر الوهن التى عانتها، حتى لا يُعاد إنتاج ما صار هناك اتفاق واسع على أنه فشل استراتيجى كان له أثر كبير -وربما الأكبر- فى حالة الاضطراب الراهنة فى النظام العالمى.

فلم يكن عدم الاهتمام ببناء تحالف دولى واسع ضد الإرهاب هو المشكلة فى الحرب الأولى. ولذلك، لا يعد السعى إلى بناء مثل هذا التحالف الآن هو الحل، بافتراض أن فى إمكان الولايات المتحدة إيجاد أكثر من تجمع فضفاض يفتقد الحد الأدنى من التماسك، ويموج بخلافات بين معظم أطرافه، وتناقضات جوهرية بين بعضها.

كما لم يكن إرسال "جحافل" من القوات البرية الأمريكية إلى أفغانستان والعراق، فى حد ذاته، هو المشكلة، بل الأهداف التى أُرسلت تلك القوات لتحقيقها، والرؤية التى انبثقت منها هذه الأهداف. ولذلك ما كانت النتائج تختلف فى جوهرها لو أن واشنطن اكتفت بإرسال قوات جوية، وليست برية، واعتمدت على طائراتها، وصواريخها، وقنابلها. فالفشل الاستراتيجى يعود إلى خلل فى الرؤية، وعطب فى السياسة، وليس إلى نوع القوات المستخدمة. فالتباين فى نوع، وبالتالى فى طبيعة الحرب، يؤدى إلى نتائج مختلفة فى تفاصيلها، ولكن ليس فى محصلتها. وقد يكون التباين فى التفاصيل كبيرا، ولكن بمنأى عن المحصلة المقصودة هنا، وهى الفشل الاستراتيجى فيما يمكن أن نسميه الحرب الأولى على الإرهاب، والذى قد يكون هو نفسه مصير الحرب الراهنة.

وإذا صح هذا التقدير، فربما نكون إزاء "حرب بلا نهاية" فى أى مدى زمنى يمكن أن يغطيه التحليل السياسى الاستراتيجى، وفق ما ذهب إليه برونو توتريه، الباحث فى "مؤسسة البحوث الاستراتيجية" الفرنسية، فى كتاب أصدره قبل نحو عشرة أعوام (٢٠٠٤)، وحمل هذا العنوان.

ولذلك، ربما تكون هذه الحرب على الإرهاب هى الأغرب بين حروب العصر الحديث لأسباب أبعد بكثير من طابعها المتمثل فى حرب بين دولة أو دول من ناحية، وتنظيم أو تنظيمات من ناحية أخرى. فكم من حروب من هذا النوع، الذى يُعرف بالحروب غير المتماثلة، وقعت وستقع فى المستقبل.

فهذه حرب تقودها دولة هى الأقوى فى التاريخ، وتقف وراءها عشرات الدول والبلاد فيما تسميه "تحالفا"، لم يظهر له من اسمه نصيب، حتى كتابة هذه الافتتاحية، ضد تنظيم يضم بضعة آلاف من المقاتلين، ويعيش فى عصر سحيق، كان العقل الإنسانى فيه محدودا، بينما تنتمى الدول التى تحاربه انتماء" فعليا أو شكليا إلى العصر الحديث الذى يسعى فيه العقل إلى سبر أغوار المنظومة الشمسية كلها.

فقد تزامن إطلاق تلك الحرب على تنظيم منبت الصلة بالعقل الحديث، وما ينتجه من علم، مع نجاح هذا العقل -للمرة الأولى- فى إرسال روبوت إلى سطح مذنب يكون فى قلب المنظومة الشمسية قبل نحو ٤,٦ مليار سنة، أى مع ولادة هذه المنظومة نفسها، سعيا إلى استكشافه. ولما كان عمر المذنب هو نفسه عمر المنظومة الشمسية، فهذا يعنى أنه يمثل أرشيفا كاملا لتلك المنظومة، وتطورها عبر الزمن، الأمر الذى قد يتيح معرفة أصل الكون للمرة الأولى.

فيا له من تناقض بين القوى الكبرى التى تقود الحرب (الولايات المتحدة ودول أوروبية)، ويبلغ العقل فيها أعلى مبلغ فى التاريخ، ويحقق أكبر اختراق فى الطريق إلى المستقبل، والقوى التى تُشن عليها هذه الحرب بعقلها الذى يقبع فى مجاهل التاريخ، وتبدو صلته بالمستقبل مقطوعة.

ولا يقلل من حدة هذا التناقض أن بلادا تشارك فى الحرب الراهنة تقف فى منزلة بين هاتين المنزلتين، ويبدو بعضها أقرب من حيث الجوهر إلى حالة القوى التى أُعلنت عليها هذه الحرب، وإن ظهر على السطح أن لها علاقة بالعصر الحديث. فالتخلف سمة عامة لهذه البلاد، خاصة على مستوى العقل والعلم المرتبطين بالحرية التى تتراجع فيها، إذ يُعاد إنتاج شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، رغم أن التجارب السابقة فى هذا المجال أنتجت فشلا كاملا لم تتسن معالجته إلا بمراجعة هذا الشعار، والحد من غلوائه.

وبسبب إغفال كثير من الدروس، وليس هذا الدرس فقط، تظل الحرب العالمية الراهنة على الإرهاب محصورة فى عمليات عسكرية وأمنية تهدف إلى مطاردة إرهابيين وملاحقتهم سعيا إلى قتل واعتقال من يتيسر منهم. وهذه إحدى غرائبها، بعد أن تبين، على مدى عقود، أن حصر محاربة المنظمات الإرهابية فى استهداف أعضائها لا يجدى كثيرا فى وجود بيئة -أو بيئات- منتجة للتعصب الذى يتحول بعضه إلى تطرف فإرهاب.

ورغم أن البيانات الصادرة عن بعض الاجتماعات واللقاءات، التى استهدفت تدشين تحالف دولى ضد الإرهاب، تضمنت إشارات إلى مواجهة شاملة يُفترض أنها تعنى عدم الاقتصار على عمليات عسكرية وأمنية، فقد ظلت المواجهة محصورة فى هذه العمليات. وربما تقترن الفجوة بين ما ورد فى تلك البيانات، وما يحصل فى الواقع بالحدود الضيقة للمقصود بشمول المواجهة، والتى تقف عند إصلاح، أو تصحيح، أو تغيير ما يُسمى الخطاب الدينى المتطرف. فهذا الخطاب موجود منذ قرون، ولم يرتبط بعنف إلا فى ظل بيئة مجتمعية (اجتماعية -

ثقافية - اقتصادية) تدفع إلى هذا العنف الذى يبحث عن لافتة يضرب تحتها.

فالبيئة المجتمعية، إذن، هى المتغير الرئيسى، بينما الخطاب المتطرف هو المتغير التابع الذى يؤدى وظيفة عنفية فى ظل هذه البيئة. وينطبق ذلك على الخطاب الدينى المتطرف الآن، كما على الخطاب اليسارى الأكثر راديكالية فى مرحلة سابقة، حين استخدم لافتة لعنف طبقى أفرزته بيئات اجتماعية فى تلك المرحلة التى كانت لوائح الإرهاب فى الولايات المتحدة ودول فى أوروبا وغيرها تضم تنظيمات يسارية لا أصولية.

*** تناقضات لا نهائية:**

لا يخفى أن الحرب الثانية الراهنة التى أعلنتها الولايات المتحدة على الإرهاب، واستهدفت حشد أكبر عدد من الدول والبلاد للالتحاق بها، فى تجمع فضفاض أطلقت عليه "تحالفا"، لم تفتقد فقط المقومات الأساسية لأى تحالف، بل غابت فيها الرؤية والاستراتيجية. وحرب بدون استراتيجية لا تعدو أن تكون جملة من العمليات العسكرية والأمنية تعتمد على التجريب، وتجعل العراق وسوريا مسرح عمليات مفتوحا. وتحالف بدون مقومات ليس أكثر من لافتة لتجمع مفتوح لم يجتمع المشاركون فيه جميعهم مرة واحدة، إذ اقتصرت اللقاءات التى عُقدت تحت هذه اللافتة فى جدة، وباريس، وقاعدة أندروز الأمريكية على مجموعات منهم. كما لا يعرف أحد عدد الدول والبلاد المنضمة إلى هذا التحالف. فليس هناك حصر لها، ولا سبيل أصلا إلى هذا الحصر فى أى تجمع فضفاض، يبدو المجهول فيه أكثر من المعلوم.

كما لا يوجد أى نوع من تقسيم العمل المنهجى والمنظم والمتفق عليه فى إطار تجمع يحفل بتناقضات قد يستعصى حصرها، كما هو الحال بالنسبة لأعضاء هذا التجمع.

ولا تقتصر هذه التناقضات على الملتحقين بـ "التحالف الدولى ضد الإرهاب"، فهى تبدأ داخل الولايات المتحدة بين مؤسسات صنع القرار فيها. وكانت استقالة وزير الدفاع، تشاك هيجل، هى أول تداعيات هذه التناقضات.وقد ظهر أول مؤشر على تضارب مواقف المؤسسات الأمريكية فى أول نوفمبر ٢٠١٤ بين البيت الأبيض، ووزارة الدفاع (البنتاجون) بشأن السياسة التى ينبغى اتباعها تجاه الأوضاع المعقدة فى سوريا. نشرت "نيويورك تايمز" فى ذلك الوقت أن هيجل أرسل مذكرة إلى البيت الأبيض، نبه فيها إلى مثالب غموض السياسة الأمريكية تجاه سوريا. وعندما سئل عن ذلك فى مؤتمر صحفى، لم ينف ما نُشر، وحملت إجابته المراوغة ما يستفاد منه تأكيد ضمنى.

كما ظهر تعارض بين هيجل ورئيس هيئة الأركان الجنرال، مارتن ديمبسى، فى تصريحين متزامنين تقريبا فى ١٩ من الشهر نفسه. فبينما تحدث ديمبسى عن أن مهمة التحالف تتركز فى هزيمة "داعش"، لا إسقاط نظام الأسد، أو قيادة عملية تحول فى سوريا، نبه هيجل إلى خطر استفادة هذا النظام من الحملة على التنظيم المتطرف، وإلى مغبة عدم إغفال أن الأسد هو الذى تسبب فى الفوضى فى سوريا. ورغم أن وزير الخارجية، جون كيرى، لم يكن فى مجال الرد على هيجل، عندما قال إن الضربات الجوية ضد "داعش" لن تساعد الأسد، وأن من يعتقدون فى ذلك يخطئون قراءة الواقع، فقد ظهر الخلاف بينهما واضحا. وعندما تحدث نائب الرئيس، جو بايدين، فى الوقت نفسه تقريبا، وخلال زيارته إلى تركيا يوم ٢٢ نوفمبر، عن أن واشنطن تعمل لإطاحة الأسد بعيدا عن الأضواء، بدا أركان الإدارة كل فى واد. وإذا كان مفهوما أن يحدث ارتباك فى مؤسسات صنع القرار، نتيجة غياب استراتيجية واضحة، فإن المسافات البعيدة هذا البعد بين اتجاهات القائمين عليها تظل مثيرة للتأمل.

وإذا كان هذا هو الحال بين مؤسسات صنع القرار فى الدولة التى تقود "التحالف" نفسها، فما بالنا بالتناقضات بين أطراف هذا التحالف الذى كان واضحا -منذ أول اجتماع لإطلاقه فى جدة فى ٥ سبتمبر ٢٠١٤- أن ما يفرقهم (خاصة بلاد المنطقة التى تدور الحرب فيها) أكثر مما يجمعهم؟ وتبدو هذه التناقضات الهائلة امتدادا مفهوما لارتباك متزايد فى السياسة الأمريكية، منذ ولاية الرئيس باراك أوباما الأولى.

*** تحول مرتبك:**

كان تحول أوباما، بدءا من عام ٢٠٠٩، عن سياسة إدارتى جورج بوش الابن مرتبكا. ولذلك، صار التحول المفاجئ فى سبتمبر ٢٠١٤ عن التحول السابق الذى لم يكتمل أكثر ارتباكا فى لحظة يزداد فيها خطر قوى الإرهاب الصاعدة التى ترفض النظام العالمى فى مجمله، وتسعى إلى هدمه.

ولذلك، يخلط صعود هذه القوى الأوراق، ويخلق أنماطا من التفاعلات تختلف فى بعض جوانبها عما كان معتادا فى العلاقات الدولية، منذ نشأة الدول القومية أو الوطنية.

فحتى شهور قليلة مضت، وربما حتى يونيو ٢٠١٤، كان المشهد العام فى النظام العالمى هو أن الصراع يتنامى بين القوى المحافظة، والقوى المراجعة. غير أن هذا المشهد بدأ يختلف، عندما تبين أن قدرات القوى الإرهابية وإمكاناتها أكبر مما كان مقدرا، الأمر الذى دفع أوباما للاعتراف بأن إدارته وأجهزتها الأمنية أساءت تقدير تلك القدرات، خاصة ما يمتلكه "تنظيم الدولة الإسلامية" أو "داعش" منها. ولذلك، كانت الذكرى الثالثة عشرة للهجمات التى أطلقت الحرب الأمريكية الأولى على الإرهاب مناسبة لإعلان حرب ثانية تسعى الولايات المتحدة إلى حشد أكبر دعم دولى لها. وليس ممكنا أن يحدث ذلك إلا نتيجة تغير كبير يحمل فى طياته تحولات محتملة فى أنماط التفاعلات السائدة فى النظام العالمى، ومؤثرة فى مستقبله.

وربما يكون أول هذه التحولات هو اضطرار القوتين المحافظة والمراجعة إلى إعادة النظر فى بعض حساباتهما، والسعى إلى إعادة ضبط التفاعلات الصراعية بينهما، فى ضوء صعود قوة ثالثة مدمرة تهددهما فى آن معا، وتسعى إلى تغيير جذرى فى النظام العالمى.

فالمتوقع أن يضع كل من الولايات المتحدة وحلفاؤها، من

ناحية، وروسيا والصين والدول الأصغر التى تدور فى فلك هذه أو تلك، من ناحية أخرى، فى حساباته خطر هذا التهديد. والمفترض أن ينعكس ذلك تدريجيا فى سياسات محددة، وليس فقط فى بيانات يجمعها رفض الإرهاب، والاتفاق على ضرورة محاربته.

غير أنه يصعب توقع المدى الذى يمكن أن يبلغه إدراك خطر القوة الثالثة المدمرة الصاعدة، وما يقترن به من سياسات. ولكن القدر الذى قد يكون متيقنا هو خفض السقف الذى يمكن أن يبلغه الصراع، وتجنب تصاعده باتجاه حرب باردة جديدة، بحيث تظل "البرودة" قائمة فى الخطاب الرسمى، ولكن دون أن تمتد إلى السياسات، خاصة تلك المتعلقة بالتسلح الاستراتيجى، فنكون بالتالى إزاء "علاقات باردة"، وليست حربا باردة. وقد توصف هذه العلاقات بأنها "فى الحضيض"، كما قال وزير الخارجية الروسى، سيرجى لافروف، فى ندوة حزبية فى موسكو فى ٢٠ أكتوبر٢٠١٤. ولكن من يرونها كذلك، يسعون فى الوقت نفسه إلى وقف تدهورها، مادام تحسينها ليس ممكنا.

وكانت "البرودة" حتى فى المشاعر واضحة فى قمة دول مجموعة الـ ٢٠ فى بريسبن فى منتصف نوفمبر ٢٠١٤ بين أوباما، ومعه بعض القادة الغربيين، والرئيس الروسى فلاديمير بوتين. فكانت عزلة بوتين هى أبرز ملامح هذه القمة التى بدت فقيرة خاوية من أية مشاريع أو أفكار جديدة اقتصادية أو سياسية. ولذلك، لم يجد الإعلام ما يجذبه فيها إلا الحملات التى استهدفت روسيا ورئيسها، على نحو لا سابق له منذ انتهاء الحرب الباردة الدولية، إلى حد أن الرئيس الأمريكى عدّها أحد ثلاثة أخطار تهدد البشرية إلى جانب تنظيم "داعش"، ووباء إيبولا.

ورغم ما فى هذا الخطاب ضد روسيا من سوء تقدير، فهو يظل تكتيكا لا استراتيجية، لأن تنامى تهديد القوة الثالثة الصاعدة لا يترك مجالا واسعا لحرب باردة جديدة.

وقل مثل ذلك عن الموقف تجاه الصين التى تلقت رسالة تهديد ضمنى فى الإعلان الذى أصدره قادة أمريكا، واستراليا، واليابان بشأن تعزيز التعاون العسكرى فى المحيط الهادى. ولكن عمومية ذلك الإعلان تضعه فى إطار "الخطاب البارد" أكثر مما تجعله إطلاقا لحرب باردة.

غير أن تجنب تصاعد محتمل فى الصراع بين القوى المحافظة، وقوى التغيير فى النظام العالمى، وضمان عدم تطور هذا الصراع فى اتجاه يصب فى مصلحة القوى المدمرة، ينبغى أن يقترن بإدراك الولايات المتحدة ضرورة مراجعة سياستها الخارجية المرتبكة فى مرحلة لا يتحمل فيها هذا النظام المزيد من الارتباك، واستيعاب دروس حربها الأولى على الإرهاب، والنتائج العكسية التى ترتبت عليها. وربما تكون الحلقة الأهم، فى هذا السياق، هى أن تعترف الولايات المتحدة بالمفارقة التاريخية التى أسهمت فى خلق الحالة الجديدة الراهنة فى النظام العالمى، وهى أن سياسات الدولة التى تقود معسكر الاستقرار شاركت -على مدى عقد ونصف عقد- فى زعزعة هذا الاستقرار، وتهيئة الأوضاع لصعود القوى المدمرة التى تحلم بمنظومة دولية مختلفة جذريا.